

في قمار الذهب والفضة وفي القمار في كذا الخيم ليس من الحيوان والبيوت
 والمجالس بالذهب والفضة هذه اهل الصواب وحينئذ به بعض الاصحاب وهو
 غلط وقد نزل في بعض النسخ انه لا يصح ان يكونوا او اغتسل من الماء
 او فضة نصي ويجزم التنازه هذه الاواني من غير استعمالها لان ملح استعماله
 حرمانها كذا لا تلائم الله تعالى فان الله الكريم من تعاطى هو سبب النار ويحرم على
 الصالحين وضعت ولا يستحق اجرة لان فعله معصية ولو كسر شخص هذه الاواني
 ولا يشع عليه ولا يجبل الاحد ان يظلمه بالاراضي والاراضي في الارض من حكم
 من ماتنا لانهم جهالة ويناطون هذه الاواني كما ينبت بها المسكر من الان لله
 وفي حديث ابي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 يسبح ناس من امتي في احوالكم ما ن قرده وخزانة بن قالوا يا رسول الله اليس ينبتون
 انما الله ارادوا انك رسول الله قال بل انتم اتخذوا المعانيق والنبات فما اقل
 لهم وهم ويعلمون فاضيقوا قد مضى فردة وخزانة بن وفي حديثه ان
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من جلس في ثنية لبنته من مفاصل في اذنيه
 الاذنك والاذنك بضم النون وهو الصا من اذنا ب كانه اعلم ما اولى في الذهب
 والفضة فان كانت من الجواهر المقدسية كالياقوت والغير ونحوها فكل تحرم
 فيه خلاف فيل تحرم ما فيها من الجواهر والسف وكسر فلولا لفقول الصالح انه
 لا يحرم الا انا الذي فيه فاسد من صنعته ولا يكره كلبس الكنان والصوف
 النديس فرع لولا تعلق انا من نحاس ونحوه وموهمه بالذهب والفضة ان
 حصل بالوضع على الماء منه شيء حرمة على الصحيح وان لم يحصل بالوضع على الماء شيء
 فالسحر في هذا الباب انه لا يحرم والسحر في بائنا لولا القدر انه يحرم
 النووي في شرح المذهب ولو موه السيف وغيره من الالة الحرب او تجر بالذهب
 كغيرها لا يصح منه شيء بالوضع على الماء وطريقان اصحهما به قطع الحوائط
 الخيم للحدوث بل يخل في الحائط والدواء والبرملة وغيرهما فالجندب ذلك

حقي صح

تعلقاته

لان تعقوب

اعلم في شرح المذهب ونحوه في غلبته وجداره بالذهب والفضة
 حرام ثم قطع ان حصل منه في الوضوء على الماء حرمت استناده كما لا خلاف في
 ابن القاسم على الجزم بذلك والله اعلم **فان فصل** والسواك مستحب في كل
 حال لا بعد الزوال للصائم وهو في ثلاثة مواضع استند استحبابه عند فطر المؤمن
 ان مر وغبره وعند القيام من النوم وعند القيام الى الصلاة **السواك سنة**
 مطلقا لقوله صلى الله عليه وسلم السواك مطهرة للوجه واليدين والرجلين وهو حديث صحيح
 رواه بن خزيمة وابن حبان والبيهقي والسنن والاصحاح ورواه البخاري
 تطبيقا بصيغة الجزم صحته ومعجزة بفتح الميم وكسرها في كل اداة يطبق به
 السواك بذلك لانه يطهر العود وهل يكره للصائم بعد الزوال في خلاف ذلك اصح في
 الشافعي والشافعية بكونه لغيره صلى الله عليه وسلم في الوضوء في الصلاة عند النهي
 المست رواه البخاري وفي رواية مسلم بن الحجاج في الوضوء في الصلاة عند النهي
 النبي وخص ما بعد ذلك والسبب في الوضوء او غيره في استناده لا يجره ولا يكره
 الاثني عشر مطلقا به قال الامامية الثلاثة وسجدة الوضوء في شرح المذهب
وقالت القاضي حين يكره في الغرض دون التعلق حتى فامن الربا وفي الوضوء
 للصائم بيخذه منه ان الكراهة تنزل بغرض الفحص هذا هو الاصح في شرح
 المذهب وقيل تنفي الكراهة الى الغرض والله اعلم ثم السواك في مواضع منها
 عند تعقب النوم من الزهر وغيره والارام قبل المشوك والطق قبل نوك الاكل وقوله
 وغيره يدخل فيه ملاذ القبيح باكله الى اجماع كراهته كالتقير والبصل ونحوها ومنها
 عند القيام من النوم كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ استاك وروي
 في موضوع فاه بالسواك ومعناه يتنوى في نظف وبفسل والحديث رواه الشيخان
 ووجه تأكيده الاستحباب عند القيام منه ان النوم بينك وبينك الاكل
 والسكوت فيهما من السباب النقيب ومنها عند القيام الى الصلاة في الوضوء صلى الله عليه
 وسلم لولا ان اشق على امتهم با صلوه رواه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها
 لسواك عند

بد

Copyrighted material